
الوحدة العربية في مواجهة المشروع الصهيوني(*)

ساسين عسّاف(**)

أستاذ في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

«إنَّ التقدّم العربي لا يمكن أن يقوم على التجزئة».

جمال عبد الناصر

هذه واحدة من الأفكار القومية التي تسيّر الوطن العربي، فالأفكار تسيّر العالم، كما يقول المفكر الفرنسي ريجيس دوبريه.

إنّها تبني معادلة واضحة قائمة على الربط بين التخلّف والتجزئة وبين التقدّم والوحدة. من هنا، أجد في عنوان هذه الندوة: «الوحدة طريقنا إلى التقدّم»، دليلاً «إضافياً» على صحّة هذه المعادلة وثباتها في أدبيات الفكر القومي.

ومن هنا أجد تسويغاً «عملياً» لعنوان محاضرتي: «الوحدة العربية في مواجهة المشروع الصهيوني»، لأن هذا المشروع قائم على التجزئة لإبقاء العرب في حال التخلّف.

أولاً: ما هو المشروع الصهيوني؟

١ - تاريخية المشروع وراهنّيته

الوطن العربي يقع في قلب العالم، وعلى طرق المواصلات بين قارات ثلاث: أوروبا وآسيا وأفريقيا، وفيه ممرّات دولية بحرية حيوية، ويملك ثروات نفطية ومعدنية هائلة تشكّل العصب

(*) في الأصل محاضرة ألقيت في دمشق بدعوة من هيئة الأبحاث القومية بتاريخ ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩.

sassineassaf123@hotmail.com.

(**) البريد الإلكتروني:

المغذّي لاقتمادات العالم، ما جعله منذ منتصف القرن التاسع عشر حتّى اليوم المركز الاستراتيجي الأوّل في الصراعات الدولية.

خلفية المشروع وأهدافه، إذًا، هي السيطرة الاقتصادية، وتالياً، هو مشروع أوروبي استعماري توسّل زراعة الكيان الصهيوني في فلسطين ليشقّ الوطن العربي جغرافياً إلى شقين: بلاد النيل، وبلاد الشام، وهذا ما تنبّه إلى خطره منذ مطلع القرن الماضي طليعيو الفكرة القومية العربية، أمثال نجيب عازوري وجيب نصار وخلييل السكاكيني وجورج سمّنة ويوسف الخازن، قد تنبهوا إلى خطر زرع الكيان الصهيوني منذ مطلع القرن الماضي.

منذ مطلع القرن الماضي، وتالياً، هو مشروع أوروبي استعماري توسّل زراعة الكيان الصهيوني في فلسطين ليشقّ الوطن العربي جغرافياً إلى شقين: بلاد النيل، وبلاد الشام، وهذا ما تنبّه إلى خطره منذ مطلع القرن الماضي طليعيو الفكرة القومية العربية، أمثال نجيب عازوري وجيب نصار وخلييل السكاكيني وجورج سمّنة ويوسف الخازن، قد تنبهوا إلى خطر زرع الكيان الصهيوني منذ مطلع القرن الماضي.

وحذّروا من أنّ المشروع الصهيوني ذا الطبيعة الاستعمارية يسعى إلى تفتيت الوطن العربي وسلبه إرادته، وتركه مهمّشاً على غرار المناطق الأخرى من العالم الثالث.

على أنقاض «وحدة السلطنة العثمانية» تقدّم الاستعمار الأوروبي، وجزراً الوطن العربي على قياس مصالحه وتطلّعاته، ما مكّنه من زرع الكيان الصهيوني في فلسطين، وأقام منه عن طريق الاستجلاب والإرهاب حاجزاً بشرياً وعسكرياً ما بين بلاد النيل وبلاد الشام. وبهذا الزرع المصطنع اللاتبيعي ثبت واقع التجزئة^(١).

هذا الزرع راح ينمو برعاية أمريكية بعدما تراجع الاستعمار القديم، وتقدّم الاستعمار الجديد مُدخلاً الوطن العربي في حيز مصالحه الحيوية، ومُتخذاً من دولة الكيان قاعدة عسكرية متقدّمة في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي.

في العام ١٩٧٤، وبالتجاويز لمرحلة الخمسينيات والستينيات التي عرفت سياسات أمريكية معادية لمشروع الوحدة العربية، من مخططات بناء الأحلاف إلى دعم بعض الأنظمة العربية المناوئة لهذا المشروع، الذي أقصّح عن نفسه من خلال الناصرية في مصر، والبعث في كلّ من سورية والعراق، ومن خلال أنظمة وحكومات حليفة في الجزائر وليبيا والسودان، وفي إثر انتصار

(١) انظر المقدمة، في: يوسف الخازن، الدولة اليهودية في فلسطين: وجهة نظر أحد أبناء البلاد، تقديم وتعريب وتعليق غسان الخازن، تقديم وتعريب وتعليق غسان الخازن ([الزلفا]، لبنان: دار مختارات، ١٩٨٧)، ص ١٨.

(٢) ساسين عساف، «الصهيونية والنزاعات الأهلية»، في: محمد جابر الأنصاري [وآخرون]، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، تحرير عدنان السيد حسين، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٤١.

تشرين الأول/أكتوبر واستخدام سلاح النفط، وبالتزامن مع السعي إلى فك الارتباط بين الجيشين المصري والسوري من جهة، والجيش الصهيوني من جهة أخرى، استعداداً لسياسة الخطوة خطوة على درب التسوية التي استقرت خطوطها في اتفاقية كامب ديفيد، واستشعاراً منه لخطورة انخراط العرب في استراتيجية مواجهة قومية شاملة، وضع كيسينجر، رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي آنذاك، مخططه لتمزيق الوطن العربي واستنزاف قواه الذاتية^(٣).

٢ - بناءات المخطط الصهيوني

- تشكل البلدان العربية - برأي كيسينجر - أربع وحدات جغرافية متميزة:
- منطقة الهلال الخصيب (سورية والعراق ولبنان والأردن وفلسطين).
- منطقة الخليج العربي.
- منطقة المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس).
- منطقة شمال أفريقيا (مصر وليبيا والسودان).
- تتّصف أوضاع هذه المناطق بالاضطراب، وبضعف المؤسسات السياسية، وبافتقار قياداتها إلى الرؤيا، وبفساد أجهزتها الإدارية، وبضعف بنيتها الداخلية.
- أما أوضاع عدد من دولها في رأيه، فهي كما يلي:
- سورية بلد ذو بنية متطرّفة لا يمكن ضبطه إلا بحكم عسكري.
- لبنان بلد هشّ التركيب قابل للتعدد والانقسام.
- العراق بلد ذو ثلاثة أجنحة يعيقه الجناح الثالث عن الانطلاق.
- الكويت مدينة لا تستطيع أن تستمرّ وتعيش دون حماية خارجية.
- السعودية دولة ذات أجساد متعدّدة، ولها رأس واحد.
- مصر دولة مستعرة الفقر والمشكلات.
- الجزائر دولة تنفق من رصيد ثورتها القابل والمشرف على النفاد.
- يقول كيسينجر ملخصاً بناءات مخططه بالآتي:

«... اللحمة الداخلية لكثير من هذه البلدان هشّة. الوحدات السياسية لبلدان الهلال الخصيب غير قابلة للاستمرار بسبب تعاظم دور الأقليات وتضاؤل دور الأكثرية العربية السنيّة. قيام إسرائيل عجلّ في انفجار مشكلات الأقليات، وفي طموحها إلى الاستقلال، ولا سيّما الأكراد

(٣) «مخطّط كيسينجر لتمزيق العالم العربي» في: نبيل خليفة، لبنان في استراتيجية كيسينجر: مقارنة سياسية وجيو - استراتيجية (جبيل، [لبنان]: مركز بيبولوس للدراسات والأبحاث، ١٩٩١)، ص ٣٢٤ - ٣٢٦.

والمسيحيين والدروز، وإقامة دولة مستقلة. أمّا العلويون في سورية، فهم يتطلعون إلى البقاء حاكمين لسورية كلّها، غير أنّ الأكثرية السنيّة قد تضطّروهم إلى إقامة دولة خاصة بهم»^(٤).

الإدارة الأمريكية منذ كيسنجر حتّى اليوم تحسب أنّ الشرق الأوسط يضمّ بلداناً يمكن الاستغناء عنها. ثمّة دول فائضة فيها، وحدود دولها غير ثابتة، فهي تتحرّك بتحرك الجماعات العرقية والدينية التي تقوم عليها فرضية الدويلات التي من شأنها تجزئة الدول العربية وتفتيت وحداتها الوطنية. «كيسنجر ذهب من الخارجية والإدارة الأمريكيّتين، لكن المخطّط بقي وتنفيذه مستمر»^(٥)، هذا ما قاله الرئيس سليمان فرنجية في العام ١٩٩٠، مشيراً في ذلك إلى مخطّط تقسيم لبنان الذي وجد فيه كيسنجر، على حدّ قوله: ««بلداً مثالياً» لتحقيق المؤامرات، ليس ضده فقط، وإنّما ضدّ كلّ العالم العربي أيضاً»، ثمّ يضيف: «لقد اكتشفت في تناقضاته عناصر جديدة لنصب فخّ كبير للعرب جميعاً»^(٦).

إنّ مخطّط كيسنجر، ناصب هذا الفخّ الكبير للعرب جميعاً، وجد من يتبنّاه ويطوّره في الإدارة الأمريكية، وتحديداً في البنتاغون، بدءاً من العام ٢٠٠٢. وعن نشرة إسرائيلية، نقلت صحيفة **النهار** العنوان الآتي: «مشاريع تعديل خرائط المنطقة»^(٧)، نتوقف منها عند مشروعين: المشروع **الأوّل** يدخل في إطار خطة استراتيجية وضعها وولفوفيتس وديك تشيني تهدف إلى إعادة رسم خريطتي الشرق الأوسط وأوروبا الوسطى، وهي تستند إلى اقتراحات أرييل شارون وشاول موفان، وملخصها هو الآتي:

أ - تقسيم العربية السعودية بما يسمح بإقامة دولة أو محمية خاضعة مباشرة لسيطرة شركات النفط الكبرى، وعلى رأسها أرامكو، وإقامة دولة تفتقر إلى النفط وإلحاق بعض المناطق باليمن وبـ «العراق الجديد».

ب - بعد إطاحة الرئيس صدام حسين يتمّ ما يلي:

- طرد الفلسطينيين من غرب فلسطين.

- جعل إسرائيل دولة يهودية «صافية العرق».

- توطين الفلسطينيين في مناطق عراقية، بمن فيهم الفلسطينيون الموجودون في سورية ولبنان.

- إطاحة النظام السوري، وتأسيس دولة سورية مؤيَّدة للولايات المتّحدة.

أمّا المشروع **الثاني**، فقد وضعته إدارة بوش - تشيني، وهدفه خلق «شريفية جديدة». فالسلالة الهاشمية التي كانت تحكم السعودية والكويت واليمن مرشحة لتكوين شريفية جديدة،

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٤ - ٣٢٦.

(٥) **الأنوار** (بيروت)، ١٠/٣/١٩٩٠، نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٧) **النهار**، ٣/٤/٢٠٠٢، ص ١٨.

أي مملكة أردنية تمتدّ من نهر الأردن إلى الحدود الإيرانية، وتضمّ العراق (مملكة هاشمية - فلسطينية - عراقية)، وينقل الفلسطينيون إليها من غزّة. أمّا الضفة الغربية، فتخضع لحكم مشترك من الشريفة الجديدة، ومن حكومة إسرائيل، ولاحقاً تلتحق بالمملكة الشريفة كجزء من الاتحاد الكونفدرالي المؤلّف من العراق والأردن وما تبقى من فلسطين.

ولحساب البنّاغون كذلك، أعدّ معهد «راند» الأمريكي للدراسات الاستراتيجية في آب/أغسطس ٢٠٠٢ دراسة بعنوان: «كيف يمكن أن تكون الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط»^(٨) تدعو إلى إعادة النظر في الخارطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط على قاعدة تفكيك الدول المركزية في الوطن العربي: العراق، سورية، السعودية، مصر.

إنّ لإعادة النظر هذه هدفين رئيسيين: الهدف الأوّل تسوية الطبيعة الدينية والعنصرية الفئوية للكيان الصهيوني. والهدف الثّاني هو تأمين حدود آمنة لهذا الكيان، وضمان استمراره، وتسهيل انخراطه في نسيج المنطقة من موقع القوّة والسيطرة.

إنّ خطة تجزئة الوطن العربي قديمة ومتجذّرة في التفكير الاستراتيجي الاستعماري الصهيوني؛ فسلطان باشا الأطرش، بطل الثورة السورية الكبرى، قال: «ثورتنا السورية الكبرى وحدّت الجمهورية السورية بعد أن كان الانتداب الفرنسي مرّقها إلى دويلات طائفية، وسنثور في وجه المتآمرين على وحدة أيّ قطر عربي، وللبنان الموحّد مركز الصدارة في قلوبنا»^(٩).

وكان شهيد الصحافة اللبنانية رياض طه قد كشف في العام ١٩٧٣ مخطّطاً إسرائيلياً لإنشاء دولة طائفية تضمّ الجنوب والجولان وقسماً من الشوف والبقاع الغربي^(١٠).

كما إن الرئيس الراحل حافظ الأسد طالما قال وردّد: «سنقف في وجه المخطّط الإمبريالي الصهيوني الرامي إلى تفتيت لبنان والتوسّع الإسرائيلي على حساب شعبنا العربي»^(١١).

وقد بانت خيوط هذا المخطّط الأوّل في رسالة دافيد بن غوريون إلى موشي شاريت في ٢٧/٢/١٩٥٤، ورسالة موشي شاريت إلى بن غوريون في ١٨/٣/١٩٥٤، وفي رسالة ساسون إلى موشي شاريت في ٢٥/٣/١٩٥٤ عشية الإعداد لاندلاع الحرب في لبنان^(١٢).

وتقوم خطة تفكيك الكيان اللبناني، كما وردت في رسالة بن غوريون الذي اقترح عام ١٩٤٨ تأسيس دولة مسيحية شمال نهر الليطاني، على الأفكار الآتية:

- لبنان هو أضعف حلقة في سلسلة الجامعة العربية.

(٨) يديعوت أحرونوت - ٩/٢٠٠٢.

(٩) محمد خالد قطة، قصة الدولتين المارونية والدرزية مع الوثائق والمستندات، ط ٢ (بيروت: منشورات شركة النور للصحافة، ١٩٨٥)، ص ٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٢) هذه الرسائل منشورة في مجلة دافار (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١)، أعيد نشرها تحت عنوان: «٣ وثائق من ٢٢ سنة تؤكّد خطط إسرائيل لتمزيق لبنان»، العمل، العددان ٥ - ٦ (١٩٧٧)، ص ٧٣ - ٨٤.

– المسيحيون أغلبية في لبنان التاريخي، ولهذه الأغلبية تقاليد وحضارة مميّزة.

– إنشاء دولة مسيحية في لبنان هو شيء طبيعي له جذور تاريخية.

تحفّظ موشي شاريت في ردّه على بن غوريون، ولكنه حسب أنّ الأمر «قد يتحقّق في أثر سلسلة من الهزّات تضرب الشرق الأوسط وتسقط الأنماط السائدة لتخرج منها قوالب جديدة» (الفوضى الخلاقة!).

أما آراء ساسون بشأن تفكيك الكيان اللبناني، فتتلخّص بالآتي:

– إنّ جميع الموارنة، بمن فيهم أهل بكركي، لم يسلّموا بالوضع القائم من صميم قلوبهم، ولم يتخلّوا عن أحلام إعادة لبنان المسيحي إلى سابق عهده ... فالأرض تميد تحت أقدام الموارنة، الأمر الذي يجب أن يفتح عينيّ كلّ ماروني لإحداث الغليان المطلوب.

تبدو إقامة الدويلات الدينية والعرقية فكرة استراتيجية في التخطيط الصهيوني لمستقبل الوطن العربي.

– إنّ تفكيك الكيان اللبناني من شأنه أن

يخلخل كيانات الدول العربية، ويحبط خطط وحدتها، ويعرضها أمام العالم دولاً متنازعة تحاول الواحدة منها ابتلاع جارتها.

وفي العام ١٩٦٧، عندما خطّطت حكومة الكيان الصهيوني لشنّ عدوانها على مصر وسورية والأردن، كان مبدأ الإبقاء على الدروز في الجولان بعض أحلام خطّتها لبدء التقسيم بقيام الدولة الدرزية. وكان إيغال آلون آنذاك وزيراً للشؤون الاجتماعية ومكلّفاً من الحركة الصهيونية بالعمل على تنفيذ مشروع الدويلات الطائفية. جاء في كتاب **قصة الدولتين المارونية والدرزية** أنّه بعد الحرب واحتلال الجولان خاطب أحد الضباط الإسرائيليين الكبار وجهاء الدروز قائلاً: «... نريد منكم أن تفهموا أنّ حسن معاملتنا لكم بعد الحرب ليس من أجل مصلحتكم وحدهم. ونريد منكم أن تعرفوا أنّ هدفنا، الذي سوف يكون في تحقيقه مصلحة مشتركة لكم ولنا، هو إقامة دولة درزية تكون نواتها الجولان. فإذا كنتم إيجابيين معنا في عملنا هذا، فإنّ باقي المهمّة يقع علينا. أمّا إذا كنتم سلبيين، فيجب ألاّ تلموموا إسرائيل. ضعوا في حسابكم أنّه سوف يتمّ ترحيلكم قريباً «من هذه القرى»»^(١٣).

وفي ثمانينيات القرن الماضي، وضع عوديد بينون وثيقة بعنوان: «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات»^(١٤)، ونشرها في مجلة **كيوفونيم (اتجاهات)** العبرية، وهي مجلة تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية، وترجمها من العبرية إلى الإنكليزية إسرائيل شاحاك، ونشرتها مجلة **الثقافة العالمية** غداة الاجتياح الإسرائيلي للبنان. وقد وصفها شاحاك بأنّها «تظهر

(١٣) قطعة، المصدر نفسه، ص ٢٩ - ٣٠.

(١٤) كيوفونيم «اتجاهات» (شباط/فبراير ١٩٨٢)، نشرت هذه الوثيقة في: **الثقافة العالمية**، السنة ٢،

العدد ٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢).

بوضوح، وبشكل تفصيلي، مشروع النظام الصهيوني المتعلّق بالشرق الأوسط، والقاضي بتقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة، وذلك بعد تفكيك كلّ الدول العربية بصيغتها الحالية». ويقول شاحاك: «هذه النظرية تحكم الاستراتيجية الصهيونية بشكل دائم». وفي رأيه أنّها تجسّد وجهة نظر شارون وإيتان، وهي فكرة تتردّد مراراً في التفكير الاستراتيجي الصهيوني، وأساسها يقوم على أنّ الكيانات العربية هشّة يسهل هدمها بسبب خليط الأقليات الإثنية والدينية المتعادية. إنّ «استراتيجية» إسرائيل في الثمانينيات «تقوم على رؤية واضعها للواقع العربي عموماً، ورؤيته لبنان سورية والعراق خصوصاً»، فهي، وفق رؤياه، واقع تتنازع الانقسامات الطائفية التي تجعله قابلاً للتفكك والتجزئة، وتنفيذها يتطلب من الناحية العسكرية إقامة حاميات إسرائيلية في الأماكن المركزية بين الدويلات الصغيرة. وفي الواقع، فقد شهدنا وسنشهد قريباً «شيئاً» من هذا القبيل، يقول شاحاك، في جنوب لبنان أو في لبنان كلّ.

جاء في هذه الوثيقة الصهيونية ما يلي:

«... إنّ تفتيت لبنان إلى خمس مقاطعات يعدّ بمثابة سابقة للعالم العربي برمّته، بما في ذلك مصر وسورية والعراق وشبه الجزيرة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الأمور تسير في هذا الاتجاه من قبل. من جانب آخر، فإنّ تفتيت سورية والعراق لاحقاً إلى مناطق عرقية أو دينية قائمة بذاتها، كما هو الحال في لبنان، يعدّ الهدف الرئيس لإسرائيل على الجبهة الشرقية على المدى الطويل. غير أنّ تفتيت القوّة العسكرية لهاتين الدولتين يعدّ الهدف الأساس على المدى القصير.

«سيكون مآل سورية التمرّق، وذلك وفقاً لتركيبتها العرقية، حيث ستقوم فيها عدّة دويلات تماماً كوضع لبنان الحالي. وعليه، فإنّ الساحل السوري سيتحوّل إلى دولة شيعية علوية، بينما تنشأ دولة سنّية في منطقة حلب، وتقام دولة سنّية أخرى في دمشق تكون معادية لجارتها الشمالية.

«أمّا بالنسبة إلى الدروز، فإنّهم سوف يقيمون دولتهم، ربّما في جولاننا، وبالتأكيد في حوران وشمال الأردن. ولا شكّ في أنّ هذه الدولة ستكون ضمانة للسلام والأمن في المنطقة على المدى الطويل. وهذا الهدف أصبح في متناول أيدينا الآن.

«والعراق الغني بالنفط من ناحية، والممرّق داخلياً من ناحية أخرى، يعدّ مرشحاً مضموناً للأهداف الإسرائيلية. وعليه، فإنّ تمزيق العراق يعدّ أكثر أهميّة بالنسبة إلينا من سورية، حيث إنّ العراق أقوى من سورية. والحالة هذه، فإنّ قوّة العراق هي التي تشكّل على المدى القصير أكبر تهديد لإسرائيل. فآية حرب بين العراق وسورية، أو بين العراق وإيران، من شأنها أن تؤدّي في نهاية المطاف إلى تمزيق العراق، وإلى انهياره داخلياً، حتّى قبل أن يكون بمقدوره تنظيم كفاح على جبهة عريضة ضدّنا.

«إنّ أيّة مواجهة داخل الدول العربية من شأنه أن يساعدنا على المدى القصير، ويؤدّي إلى تقصير الطريق إلى تحقيق الهدف الأسمى المتمثّل في احتدام الخلافات الطائفية داخل العراق، كما هو الحال في كلّ من سورية ولبنان.

«إنَّ التجزئة إلى مناطق عديدة على أسس عرقية دينية، تماماً كما كان الحال في سورية أيام الدولة العثمانية، تعدّ ممكنة في العراق. وعليه، فإنّه سيترتب على ذلك قيام ثلاث دويلات أو أكثر حول المدن الرئيسية، وهي: البصرة وبغداد والموصل. كما إنّ المناطق الشيعية في الجنوب سوف تنفصل عن الشمال السنّي والكردي. ومن الممكن أن تؤديّ المواجهة الإيرانية - العراقية الحالية إلى تعميق هذا الاستقطاب.

«من ناحية أخرى، فإنّ شبه الجزيرة العربية برمتها تعدّ مرشحاً «طبيعياً» للتمزيق تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية. وهذا الأمر لا مفرّ منه، خصوصاً في المملكة العربية السعودية، سواء ظلّت قوتها الاقتصادية سليمة أو أنّها نقصت على المدى الطويل، فالانشقاقات والانحلال الداخلي تبدو واضحة وطبيعية المسار، وذلك في ضوء البنية السياسية الحالية».

أمّا بشأن السودان، فترى الوثيقة الصهيونية أنّه يتشكّل من أربع مجموعات سكانية، بينها حروب ونزاعات دينية وإثنية: مجموعة عربية مسلمة، ومجموعة أفريقية، ومجموعة وثنية، ومجموعة مسيحية. وعليه، إنّ تفتت السودان إمكان سهل التحقيق، وكذلك مصر يمكن تفتيتها إلى أقاليم جغرافية منفصلة، فيكون للأقباط الذين يبلغ عددهم عشرة ملايين نسمة دولة قبطية^(١٥).

تبدو إقامة الدويلات الدينية والعرقية فكرة استراتيجية في التخطيط الصهيوني لمستقبل الوطن العربي، فتجزئة المجرّأ، أي الدول المحيطة بالكيان الصهيوني، إلى دويلات متناحرة هو الحلّ التاريخي الوحيد والجزري لضمان أمن هذا الكيان، فيكون له الاستقرار والتوسّع والسيطرة، ويكون لها، أي لتلك الدويلات، الفتن واستنزاف الثروة والتخلّف والهامشية أو التبعية.

لهذه الفكرة الاستراتيجية إسناد نظري تاريخي تلقّته من سياسة الاستعمار القديم، قوامه الرهان على الأقليات في تقويض الوحدة أو في التعجيز عن الوصول إليها أو في تسهيل الاختراق والسيطرة^(١٦).

إنّ فكرة استقطاب الأقليات، وإدخالها في «تحالف موضوعي» تؤسّس لإعادة نظر في

(١٥) وثائق مختارة في تفتت الوطن العربي، سلسلة دراسات وثائقية (د. م.]: هيئة الأبحاث القومية، ٢٠٠٩)، «الوثيقة الرقم ١٢: الوثيقة الصهيونية لتفتت الأمة العربية، مجلة كيوفونيم ١٩٨٢»، ترجمها إلى اللغة العربية وقدمها عصمت سيف الدولة، ص ٦٩، و«الوثيقة الرقم ١٥: البصمات الإسرائيلية والقرار ١٧٠٦: تفتت للسودان أم حماية لدارفور»، ص ١١٩.

(١٦) بالنسبة إلى مسألة الأقليات وادّعاء إسرائيل الحقّ في الدفاع عنها، انظر: جوناثان رندل، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان، ترجمة بشار رضا (بيروت: دار العهد، ١٩٨٤)، ص ١٥٥، وشيمون شيفر، كرة الثلج: أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان، ط ٢ (بيروت: دار النضال، ١٩٨٥)، ص ٥٦ - ٥٧.

الخارطة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، بما يتجاوز حدود الوطن العربي، وبما يسمح بتفكيك الأقطار العربية، أي بإمكان العبور إلى ما هو فوق قومي، أو العودة إلى ما هو دون وطني أو قطري. وفي الحالين، قضاء على الهوية العربية التي يشكّل الوعي بها وعياً بفكرة الوحدة العربية.

إنّ خلفية الفكر الصهيوني مبنية على مجموعة فرضيات حكمية، منها:

- لا يمكن للأقلية أن تعيش بكرامة إلا وحدها (فكرة المعازل وجدران الفصل والغيوت)، وأن تصادق أقلية مظلومة مثلها (تحالف هويات أقلوية!).

- الأقليات بحاجة إلى مساعدة قوّة أجنبية.

- الأقليات القوية التي حاولت تحقيق آمالها القومية، هي: الموارنة، اليهود، الدروز، العلويون (احتساب الأقليات قوميّات!).

- وجود الأقليات يمكن مشاريع التجزئة، ويشجّع عليها، وهو يشكّل عائقاً أمام الوحدة ورهاناً دائماً لإثارة الفتن، وهو تالياً مجال استثمار صهيوني مفتوح أمام الرغبة الإسرائيلية في إضعاف الجسم العربي وإنهائه.

على خلفية هذه الفرضيات التي ترقى إلى مستوى الفهم الأيديولوجي الإسقاطي لمكونات المجتمع العربي ينبنى المشروع الصهيوني التجزيئي والتفتيتي. فلبنان خطأ تاريخي وجغرافي، في رأي موشي أرينز، يجب تصحيحه بالتقسيم والتوطين. ومصر مرشحة لتوزيعها إلى ثلاث دول: غزة/سيناء، ودولة سنّية، وأخرى قبطية. وسورية مرشحة لتجزئتها إلى ثلاث دويلات: سنّية، وعلوية، ودرزية. العراق يشمل مشروع تقسيم إلى ثلاث دول: شيعية في الجنوب، وسنّية في الوسط، وكردية في الشمال. كذلك السودان: دولة مسيحية في الجنوب، ودولة إقليم دارفور، ودولة الخرطوم. وكذلك السعودية يشملها مشروع تقسيم ما بين شيعة في الجنوب، وسنّة في الوسط والشمال^(١٧).

من هنا، كان رهان الحكومات الصهيونية على إثارة النزاعات الأهلية في الوطن العربي، وفي تقديم الدعم لعدد من الحركات الانفصالية أو الانعزالية، ومساعدة مليشيات القتل الطائفي، وتغذية التيارات الأصولية والسلفية المتشددة في نظرتها إلى الآخر، وعدم الاعتراف بوجوده، وبحقّه في الاختلاف وفي التمايز، فأثبتت بذلك قدرتها على التلاعب بالعصبية الفتوية وتوظيفها، وتعميق التناقضات لدى مكونات المجتمع العربي، ودفعها إلى ما يشبه الحروب الدائمة الطافرة والكامنة، وتالياً إلى الاستسلام أمام إرادتها في السيطرة والتسيّد على شؤون المنطقة، كما بدا واضحاً في كتاب شمعون بيريس: **الشرق الأوسط الجديد**، وكما بدا واضحاً في

(١٧) «الوثيقة الرقم ١١: خطة إسرائيل في أواخر سنوات الستينيات إقامة «دولة طائفية للموحّدين»»، ص ٦٥؛ «الوثيقة الرقم ١٤: إمبراطورية الشرق الأوسط الأمريكي الجديدة ٢٠٠٥»، ص ١١٤، و«الوثيقة الرقم ١٦: البنتاغون يكشف خطته لإعادة هيكلة الشرق الأوسط، وثيقة رالف بيتر ٢٠٠٦»، ص ١٣٥ في: وثائق مختارة في تفتيت الوطن العربي.

اتفاقيات السلم الإسرائيلية التي وافق عليها بعض العرب، وكما هو بادٍ اليوم في الخطّة الصهيونية بطبعتها الأخيرة:

أ - من القضية المركزية، ومقولة قضية فلسطين قضية قومية، إلى مسألة نزاع حدودي إسرائيلي - فلسطيني من صراع وجود إلى نزاع حدود.

ب - من دولة لليهود تحتل وجود مواطنين عرب دون حقوق المواطنة الكاملة إلى دولة يهودية عنصرية نقيّة وخالية من أيّ وجود لـ «الأغيار» أو «الغوييم»، ما يعني إحداث ترحيل جديد، وإسقاطاً «نهائياً» للحقّ في العودة.

ج - من السلام العادل والشامل إلى السلم الإسرائيلي الظالم والمنفرد، الأولوية هي لـ «السلام الاقتصادي»، أي لمزيد من السيطرة، ونهب الثروات، والتطبيع، وتقييد قدرات العرب، وتوظيفها في خدمة التوسّع الصهيوني من التوسّع في الأرض عن طريق الترحيل والتدمير والتجريف ومحو الهوية والاستيطان إلى التوسّع في الاقتصاد عن طريق التطبيع^(١٨).

**في الطبعة الأخيرة من الخطّة
الصهيونية: نزاع حدودي
إسرائيلي - فلسطيني؛
إسقاط نهائي لحق العودة؛
سلام اقتصادي؛ صراع عربي -
إيراني؛ وحدات ما فوق قومية
أو ما دون قطرية...**

د - من صراع عربي - صهيوني إلى صراع عربي - إيراني، أي تغيير وجهة الصراع في المنطقة، وخلق محور «الاعتدال العربي» المتحالف مع إسرائيل في مواجهة «إيران الفارسيّة»، ما يعني تبديلاً في المفاهيم على المستوى السياسي والأيديولوجي والثقافي.

هـ - من الوحدات القطرية إلى الوحدات المافوق قومية أو الوحدات المادون قطرية، وفي الحالين قضاء على هوية العرب القومية إمّا تجاوزاً إلى هوية شرق/أوسطية مصطنعة (جامعة دول الشرق الأوسط، شرق أوسط جديد، شرق أوسط كبير)، وإمّا عوداً إلى هويات متشظية ومنذرّة، دينية وإثنية. وهذا ما يدخل في خطّة الأهداف القصوى: محو الهوية العربية بتهديم النظام العربي الرسمي، وتقويض مؤسساته كافة، وتركيب نظام إقليمي بمؤسسات بديلة يكون موقع القيادة فيه للكيان الصهيوني، أو بتفتيت الوحدات القطرية وتحويلها إلى كيانات هشّة ومستتبعة. هذا وذاك يضمنان أمن الكيان وتفوّقه العسكري الاستراتيجي، وهما يشكّلان الأساس الأيديولوجي لهذا الكيان.

و - أمن الكيان مرتبط بأمن الولايات المتّحدة الأمريكية، وبقدرته على الاحتفاظ بالسلاح النووي، وبمنع العرب من الحصول عليه، ومن تطوير الأسلحة التقليدية، وبالقضاء على سلاح المقاومة في فلسطين، وفي لبنان، وبفرض الحصار أو العقوبات على سورية دولة الممانعة، وعدم

(١٨) محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٥٤ - ٥٥.

التنازل عن الحقوق الوطنية والقومية (ضرب المفاعل النووي العراقي، تدمير العراق واحتلاله، ضرب ما ادّعته إسرائيل مفاعلاً نووياً «سورياً»، الحرب على لبنان ٢٠٠٦، الحرب على غزة ٢٠٠٨).

هذه العناصر تشكّل اليوم عصب المشروع الصهيوني، منها ما هو قديم متجدّد، ومنها ما هو جديد فرضته طبيعة التغيّرات الدولية والإقليمية، ولكنّها مجتمعة تأتي لتؤكد مرّة أخرى أنّ مواجهة هذا المشروع لا تكون إلا بمشروع النهوض القومي العربي بعناصره الستّة: الوحدة، التحرير، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، التنمية المستقلة، التجدّد الحضاري. وأخذاً بالاعتبار عدم جواز الفصل بين عنصر وآخر، أو بينها مجتمعة، نتوقّف عند الوحدة في مواجهة المشروع الصهيوني لضرورات البحث الذي يملّيه عنوان هذه المحاضرة.

ثانياً: ما هي الوحدة العربية لمواجهة للمشروع الصهيوني؟

١ - موجبات الوحدة العربية لمواجهة المشروع الصهيوني

جميع العرب، شعباً وأمة ودولاً قطرية، لهم عدو تاريخي واحد هو الكيان الصهيوني، وما يحمل إليهم من تحديات وجود وبقاء. لذلك، إن وحدة الموقف الأيديولوجي والسياسي من هذا الكيان هي فعل تأسيسي لاتجاه الوحدة للأسباب الآتية:

أ - الاعتراف الأيديولوجي بشرعية وجود هذا الكيان، كما الاعتراف الواقعي بحقه في الإقامة الدائمة فوق أرض فلسطين المحتلة، كياناً لدولة يهودية عنصرية استيطانية توسّعية، هو تسليم مطلق لواقع التجزئة وتداعياته كافة، خصوصاً لجهة تعامل العقل الأمريكي - الصهيوني وسياساته مع العرب كشرانم متخلّفة.

وعليه، إنّ من موجبات الوحدة لمواجهة المشروع الصهيوني، تأسيس معرفي صحيح بطبيعة الكيان الصهيوني وقوة الدفع الأمريكي العاملة وراءه، وتحويل هذه المعرفة إلى وعي سياسي قومي وحدوي.

ب - فلسطين هي المستقبل العربي ومحوره، وتحريرها مسؤولية قومية، كما إن الوحدة هي شرط حكمي وملزم للتحرير. إن احتلال فلسطين هو احتلال للمستقبل العربي، فلا مستقبل للعرب دون فلسطين حرة. وعلى قاعدة الربط الموضوعي بين الوحدة والتحرير، يمكن القول: لا مستقبل للعرب دون وحدة.

ج - المشاريع الأمريكية - الصهيونية المعدّة للوطن العربي وللمنطقة برمتها، على تعدّد مضامينها وأشكالها ومحركاتها وأطرافها، تحمل عنواناً «صريحاً» واحداً، هو: الأمن والسيطرة والقيادة لإسرائيل عسكرياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً وتكنولوجياً.

٢ - مواجهة التحدي الصهيوني

لا يواجه هذا العنوان، التحدي، إلا بوحدة عربية من طبيعة خاصة تفرضها طبيعة

المواجهة مع تلك المشاريع، وذلك بإعادة النظر في مفاهيم الأمن القومي العربي، والاقتصاد القومي العربي، والعلم والتكنولوجيا:

أ - الأمن القومي العربي

جغرافية الوطن العربي تبلغ ١١ مليون كيلومتر مربع، وهي موزعة على قارتين هما آسيا وأفريقيا. قسم من أراضي هذا الوطن محتل، وقسم مهدد بالانفصال أو هو قيد، وأجواؤه مخترقة بطلعات الطيران الحربي المعادي، وبأقمار التجسس وبالفضائيات العابثة بنظام القيم والخصوصيات، وبحاره مفتوحة أمام الأساطيل والقواعد الأجنبية، وثرواته الطبيعية منهوبة. فضلاً على كل هذا، فهو يشهد نزاعات حدود بين دوله القطرية التي تحكمها أنظمة لا تستمد شرعيتها من إرادة شعوبها بقدر ما تستمدّها من قدرتها على تأمين مصالح حمايتها الأجانب. أيعقل، والمشهد هو هذا، أن تبني مجدداً نظرية في الأمن القومي العربي لتحرير الأقسام المحتلة من هذه الجغرافيا وحمايتها ودفع الانتهاكات عنها؟ قد يقع خارج المعقول السياسي التفكير ببناء نظرية في الأمن القومي مقتصرة على الجانب العسكري ومعقودة الرهان على معاهدة الدفاع العربي المشترك، ما يوجب إعادة النظر في المقاربة التقليدية لمسألة الأمن، في ضوء مجموعة أفكار مسئلة من تغليب المعاينة على المداينة في التأسيس لأيّة مقاربة مستقبلية:

- الأمن القطري جزء من الأمن القومي، فما من دولة عربية واحدة تمكّنت من توفير أمنها الوطني إزاء الاختراقات والاعتداءات الإسرائيلية والاحتلالات الأجنبية، فضلاً على مشاركة بعض الأقطار العربية في التواطؤ على دول أخرى، وتسهيل احتلالها أو ضرب الحصار عليها. هذا والسؤال المطروح هو: ما مدى تأثير الاتفاقات المنفردة المعقودة مع إسرائيل وعمليات التطبيع معها في الأمن القومي، إن لجهة إضعاف الجبهات العسكرية، وإن لجهة تمكّنها من استفراء الفلسطينيين والدول «العاصية»؟

- مفهوم الأمن في ذاته بات أكثر شمولاً وأشدّ دلالة على ما له علاقة بالاستقرار الوطني أو القومي العام، فالمشروع الصهيوني يشكّل خطراً على الأمن الثقافي، والأمن الغذائي، والأمن البيئي، والأمن الاجتماعي، والأمن الصحي، عن طريق اختراقه للمجتمع العربي، وتدمير بناء ومؤسساته، وإفراغها من وظائفها في حماية المواطن، وتنمية وعيه الجمعي بسلبات التطبيع مع العدو.

من هنا تأتي خطورة عدم التنبّه إلى مهاوي الارتداء الأعمى، لدى المهولين في اتجاه التطبيع، في فتح إغراءات المشاريع الإنشائية، التي أورد معظمها شمعون بيريس في كتابه: **الشرق الأوسط الجديد**، بادعاء الشراكة ما بين الدول العربية وإسرائيل في «الحرب على الصحراء»^(١٩):

- دولة الكيان الصهيوني دولة قومية، لذلك يصحّ أن تدّعي أنّ لها أمناً قومياً، وأنّ لها

(١٩) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمّان: المكتبة الأهلية، ١٩٩٤). للتوسّع، انظر: ساسين عساف، **ثقافة المواجهة: شرق أوسط جديد أم صهيونية جديدة؟** (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٦)، «من الصهيونية إلى الشرق أوسطية»، ص ٦٠ - ٦٧.

استراتيجيات أمن قومي، أمّا العرب فهم قوم مورّعون على اثنتين وعشرين دولة، وكلّ واحدة منها تدّعي أنّ لها أمنها الوطني، وأنّ لها سياسات أمنية خاصّة أدخلتها في صراعات المحاور الدولية في زمن الحروب الباردة، ثمّ أدخلت تلك السياسات الخاصة معظم الأقطار العربية في استراتيجيات الأمن الأمريكي - الصهيوني. الدولة القطرية واقع قائم، هذا صحيح، والصحيح كذلك أنّها دولة ضعيفة مستلبة الإرادة والسيادة، وهي تعيش على وهم التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن تدرك أنّ وزنها في أمريكا هو لا شيء بالنسبة إلى وزن الدولة العبرية، ودون أن تعي أنّ ثمة فارقاً بين التحالف والارتهان أو التبعية.

- دولة الكيان الصهيوني دولة موحّدة في معنوياتها ومادياتها؛ الدين والجيش والأرض والاقتصاد. أقطار الوطن العربي موحّدة في معنوياتها، الحضارة والتاريخ، ومجزّاة في مادياتها: الجغرافيا والاقتصاد والأمن والسياسة^(٢٠). وحدة المعنويات والماديات في الدولة العضوية هي شرط ضرورة وكفاية لحماية أمنها القومي. فكيف للأمن القومي العربي أن يتوافر والدولة العربية القومية أو دولة الوحدة، أي الدولة العضوية، هي غير موجودة أصلاً؟!

- دولة الكيان الصهيوني هي في صراع وجودي في منطقة هي أساساً ليست منها، بل زرع غريب فيها. لذلك لا همّ عند حكام هذا الكيان منذ إنشائه حتّى اليوم سوى همّ الانتصار على رافضي وجوده وحماية أمنه القومي من أيّ فعل تحريري مقاوم شبيه بما قام به حزب الله في أيار/مايو ٢٠٠٠ وتموز/يوليو ٢٠٠٦، أو من أيّ حرب تحريرية شبيهة بحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. أمّا الدولة القطرية، فهي في صراع وجودي مع حلم الدولة القومية والحالين بها والمناضلين من أجل قيامها. لذلك لا همّ لدى حكامها سوى كسر الحلم، وإحباط الحالين بالوحدة والمناضلين في سبيل إنجازها، وحماية أمن النظام من تهديدات «الأنظمة الأخوية»، ومن أفعال المقاومات ومغامراتها «غير المحسوبة». الأمن الوطني، كما القومي، لا شأن له بأمن الحكام والأنظمة. الأمن الوطني، كما القومي، له علاقة فقط بالتحديّ الأمني الصهيوني وحتميات المواجهة ومستلزماتها.

- دولة الكيان الصهيوني لها موقف واحد في معادلة التحديّ والاستجابة في الصراع مع العرب. فالعرب هم في حساب الأمن الصهيوني مصدر تهديد وتحديّ حتمي ودائم في الديمغرافيا، والاقتصاد، والتنمية، والعلاقات الدولية، وبناء قوّة التوازن العسكري الاستراتيجي، وفي المقاومة والممانعة وحروب الاستنزاف والتحرير. أمّا الأقطار العربية، فتتعدّد مواقفها، وتتفاوت درجات وعيها بمخاطر التحديّ الأمني الصهيوني، وتتناقض أحياناً طرق التعامل مع هذا التحديّ إلى درجة استبعاد هذه المخاطر والتعمية عليها. هذا التهوين من قوى الداخل العربي، تجعل مقولة الأمن القومي العربي لدى البعض واهية، تفتقر إلى أساس علمي أو موضوعي أنتجت ثقافة الخوف والتخويف من «الآخر». إن التسليم والاستكانة للمعتدي

(٢٠) انظر مناقشة كتاب عبد الإله بلقزيز: «من العروبة إلى العروبة: أفكار في المراجعة»، شارك في الندوة ساسين عساف، نواف الموسوي وعبد الإله بلقزيز؛ أدار الحوار ممدوح رحمون، المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣١٢ (شباط/فبراير ٢٠٠٥)، ١٢٩ - ١٤٧.

أو المستعمر إساءة فقهية لمفهوم الأمن القومي، كما إنَّ وحدة الفقه السياسي المفهومي هي شرط انبناء وحدة الموقف في معادلة التحدي والاستجابة في مواجهة المشروع الصهيوني.

ب - الاقتصاد القومي العربي

الاقتصاد مدخل إلى الوحدة، والتكتلات الاقتصادية الكبرى تقضي إلى الوحدات السياسية الكبرى، فالسياسة هي فنُّ إدارة المصالح المادية المشتركة بين المجموعات البشرية. كما إنَّ المحتوى الاقتصادي لأيّ وحدة هو قياس مدى صلابتها وقدرتها على الاستمرار والمواجهة في عالم يتَّجه إلى تشكيل قيادة اقتصادية واحدة، أطرافها الشركات العابرة للقارات ذات الرؤوس المالية المتعددة.

لقد قدّم المحتوى الديني - المعنوي، ثمَّ المحتوى الأيديولوجي، إلى الوحدة العربية

فرص نجاح وتحقق واستمرار، لكنّها فشلت لافتقارها إلى المحتوى الاقتصادي. إنَّ الشراكة في الدين، وفي الأيديولوجيا، دون الشراكة المبنية على المصالح المادية المشتركة، قاصرة عن بناء وحدة سياسية متماسكة. لكن من أسباب فشل الوحدة العربية تقديم المحتوى المعنوي فيها على المحتوى المادي، ما يوجب إعادة النظر في المقاربة التقليدية لمسألة الوحدة، في ضوء

**الشراكة في الدين
والأيديولوجيا، دون الشراكة
المبنية على المصالح المادية
المشتركة، قاصرة عن بناء
وحدة سياسية متماسكة.**

مجموعة أفكار مسئلة من واقع الوحدات القائمة في العالم، خصوصاً الوحدة الأوروبية^(٢١)، قد تؤسّس لأيّة مقارنة مستقبلية:

- ما لم تكن الأفكار ومناهج التطبيق واقعية وعملية تنعدم فاعليتها في بلوغ الأهداف المرسومة. السوق العربية المشتركة، الوحدة الجمركية، الوحدة النقدية، تسهيل عبور حركة الرساميل والبضائع، اليد العاملة، مناطق التجارة الحرّة، التنمية القطاعية الشاملة والمتكاملة، عناوين مقروءة في مقرّرات القمم العربية منذ إنشاء جامعة الدول العربية. لماذا فشلت هذه العناوين الوحودية الواقعية والعملية؟

السبب الرئيس واضح وبسيط: خوف الحكام على مصير الدولة القطرية؛ فما دام واقع التجزئة ينهش الاقتصاد القومي العربي، فلا سبيل إلى تحريره من قبضة المشاريع الأجنبية، ومن طموحات الحرّاس المحليين لهذه المشاريع المستفيدين من نهب الأجانب للثروات القومية.

- إنَّ شعار ثروات العرب للعرب حين يأخذ طريقه إلى التنفيذ تتوافر أدوات المواجهة

(٢١) ساسين عساف، «متطلّبات التعاون العربي في ظل المتغيّرات الدولية»، في: ساسين عساف [وآخرون]،

قضايا عربية معاصرة: العلاقات الدولية، النفط، القضاء، التنمية الإنسانية، البحث العلمي، الاجتماع، المعلوماتية، مراجعة وتقديم منذر المصري (عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠١)، ص ٢٥ - ٤٤.

للمشروع الصهيوني الطامع في الأرض، وفي المياه، وفي الثروة النفطية. إنَّ هذا الشعار حين يوظَّف في الصراع العربي - الصهيوني تتبدَّل المعطيات والنتائج عمَّا هي عليه اليوم، وذلك لصالح فلسطين والأمة.

- الجودة والاستقلال في إدارة الثروات وتوظيف عائداتها في التنمية القطاعية والبشرية، دلائل تحرَّر من الاستعمار والاستعباد والتبعية والفقر والجهل والتهميش والتخلف. إنَّها دلائل وعي الحقوق والمصلحة، ومن يع حقوقه ومصلحه تتكوَّن لديه إرادة المواجهة دفاعاً عن سبل بقائه ورقية. وعليه، إنَّ الوعي القومي لحقوق العرب ومصلحتهم، هو شرط تستوي فيه معادلة الصراع الوجودي، لا الحدودي، بين الأمة والكيان الصهيوني.

- الوحدة الاقتصادية هي السلاح الأمضى في مواجهة المشروع الصهيوني. لقد واجهه العرب افتراضياً بالوحدة الجغرافية والتاريخية والثقافية والدينية، أي بقدرات الأمة المعنية، ولم يربحوه. انتصروا عليه بوحدة السلاح وسلاح النفط مرَّة واحدة، وكانت المرَّة الأخيرة، ومنذ ذلك التاريخ حتَّى الساعة، ما زالت الثروات العربية قيد الاحتلال والنهب والمصادرة. لقد بات واضحاً أنَّ أولياء المشروع الصهيوني في الغرب يضعون في رأس المخطَّط التنفيذي التحكُّم بقدرات العرب المادية.

- الوحدة الاقتصادية توفرُّ للمدِّ القومي شرايين التواصل، فينمو ويشتدُّ وتتسع له أرجاء الوطن العربي، فيتكوَّن كتلة تاريخية تلتقي فيها الأحزاب والتيارات والشخصيات والقوى القومية كافة، لبلورة مشروع نهوض قومي عربي قادر على التصدي للمشروع الصهيوني بأشكال ومحتويات نضالية وحدوية ملائمة^(٢٢).

ج - العلم والتكنولوجيا

التأخَّر العربي العام في المعارف والعلوم والتكنولوجيا الحديثة هو من نتائج أفكار ومسبقات ومطلقات وعقائديات وطقوس وممنوعات وبقينيات وخصوصيات ضيقة ومتعسِّفة ومبرمة، حيث تشكَّلت مجموعة مفاعيل نابذة للحدث ما لم تكن خاضعة للأصول المعرفية الغيبية الحاكمة.

لقد مدَّت حادثة الغرب العقل الإسرائيلي بعناصر التفوُّق على العقل العربي في مجال العلوم والتكنولوجيا. وصورة الغرب النمطية المرتسمة في ذهن العربي كان لها الأثر السلبي في تحديث الحياة العربية وعقلنتها، وفي التأسيس المعرفي الصحيح بالغرب وإنجازاته.

لم تتمكَّن أوروبا من تحقيق وحدتها، إلا بعد أن أتمَّت ثورتها العقلية، واستبدلت المعطى الديني بالمعطى العلمي التكنولوجي في التأسيس المعرفي للعصر الأوروبي الجديد، وانتقلت من سنَّة الاجتماع على الدين الذي أغرقها في حروب المئة عام والتخلف إلى سنَّة الاجتماع على العقل والعمران، ما يوجب إعادة النظر في المقاربة التقليدية للعلم والتكنولوجيا، في ضوء

(٢٢) ساسين عساف، «مستقبل المشروع القومي العربي»، قضايا استراتيجية (دمشق) (٢٠٠٤).

مجموعة أفكار مستلّة ممّا هو قائم في عالم اليوم، خصوصاً في مجال الاتصالات والمعلوماتية، قد تؤسّس لأيّة مقارنة مستقبلية:

- الوحدة هي حالة عقلية قبل أن تكون حالة شعورية أو وجدانية. العقل يوجّه الإرادة العامة في التشكّل السياسي، وهو الذي يبني الوحدة القومية الحديثة بما يحقّق من إنجازات علمية^(٢٣).

- المنجز العلمي الغربي الرافد للعقل الصهيوني ليس محظوراً على العقل العربي، والتعاون العلمي مع الغرب مجال مفتوح أمام العقول العربية، فأين الخلل؟ إنّه في الصورة النمطية المتشكّلة في ذهن العربي جراء مسار تاريخي من العداوات المتبادلة.

- عندما يبدأ العقل العربي بالعمل، تتلاشى تلك الصورة، فتكون له القدرة على تمثّل النموذج الأوروبي في إنجاز الوحدة، وفي تتبّع مسار الوحدة الأوروبية منذ بداياتها حتّى النهايات، فضلاً على مقدّماتها والمتراقات.

- تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية اجتاحت كلّ الحدود، وحوّلت الكون إلى قرية، وأشعرت الإنسان ببعده الكوني، وأخرجته من مأويه المعرفية الضيقة. ألا يجدر بأيّ تصوّر وحدوي عربي أن يبني على المعطى المعلوماتي، فيرسم للعرب طريق العبور إلى الوحدة، بالابتعاد عن «الفكر الوحدوي المحض تبشيري»؟

- أنظمة السلاح العربي تديرها العقول الأجنبية، وهي التي تحدّد كفاءة هذا السلاح ووجهة استعماله. فكيف للعرب أن يواجهوا به سلاح إسرائيل الذي تدير أنظمتها العقول الإسرائيلية؟ العقل الإسرائيلي مستجمع وفي خدمة قرار استراتيجي واحد. أما العقل العربي، فموزّع وقدراته مشتتة، بعضه مهجّر، وبعضه الآخر مكبّل، وبعضه الثالث مهمّش. إن اجتماع العقول العربية واسترجاعها، وإطلاق فاعليتها، وتوطين معارفها، وتطوير قدراتها، ووضعها في خدمة قرار استراتيجي واحد، كل ذلك يجعل المواجهة بين العقل العربي والعقل الإسرائيلي متكافئة.

- من الحقائق والوقائع الجديدة التي تفرض تصوّرات جديدة للوحدة العربية، دور البحوث العلمية في أساليب التفكير، وفي تحسين نوعية الحياة، وفي التنمية القومية الشاملة. فالتنمية تعتمد اليوم على العلوم والتكنولوجيا. «القوة الحقيقية، بل وحتّى القوّة العسكرية، لم تعد توجد في المعسكرات، بل في حرم الجامعة»، هذا ما يقوله شمعون بيريس في كتابه: **الشرق الأوسط الجديد**^(٢٤). من أسباب الحرب على العراق، امتلاكه كفاءات علمية عالية أسهمت في تطوير ترسانته العسكرية، ومن نتائجها تدمير هذه الثروة العلمية بالاغتيال والتشريد. كما إن موارد العرب مستنزفة، واستنزافها يضيّع عليهم فرص التقدّم في مجال البحث العلمي، عبر

(٢٣) «نحو نظرية عقلانية في الوحدة»، في: محمد شيا، **جدلية التفكّت والوحدة في المشرق العربي**

(١٩٧٠ - ١٩٩٠) (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩١)، ص ١٣٩ - ١٥٦.

(٢٤) بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ٣٥.

إنشاء المراكز المتخصصة بالشؤون القومية، على أن يتوافر لها الدعم المالي المطلوب من صندوق قومي مخصّص لهذا الغرض. فالدول المتقدّمة في مجال البحوث تنفق على مراكزها ما يتراوح بين ٣ بالمئة و ٥ بالمئة من دخلها القومي، في حين إنّ الأقطار العربية مجتمعة لا تنفق على مراكز البحوث سوى ٣ بالمئة من دخلها القومي، مع الإشارة إلى أنّ معظم هذه المراكز محدودة القدرات، وبعبارة عن مسائل التنمية القومية الشاملة، بينما يعمل في الكيان الصهيوني ما يزيد على خمسين مركزاً بحثياً تتوافر فيها الشروط والمعايير الدولية، يحركها سؤال استراتيجي واحد: كيف نجعل إسرائيل قوّة إقليمية بلا منازع؟ فأين هو السؤال المركزي الذي يحرك مراكز البحوث في الوطن العربي؟! ألا يدفعنا هذا السؤال إلى إعادة التفكير في صياغة تصوّرات جديدة لوحدتنا القومية؟

– لقد انقسم العالم على مدى خمسين عاماً أنقساماً أيديولوجياً بين الماركسية والليبرالية، بين الرأسمالية والاشتراكية. أما اليوم، فهو منقسم بين متقدّم في العلم والتكنولوجيا ومتأخّر عنهما، بين عالم وجاهل، بين سريع وبطيء. وبهذا الانقسام حلّت التكنولوجيا محلّ الأيديولوجيا. وعليه، إنّ المشروع الصهيوني يواجه موضوعاً وعملياً بالتقدّم العلمي والتكنولوجيا. وهذا هو المضمون الواقعي والمستقبلي لفكرة الوحدة العربية. إن المواجهة تحسم في جامعات العلوم والتكنولوجيا ومراكزها البحثية، فجامعة عربية واحدة لكلّ العرب، بمواصفات ومعايير دولية، قادرة وحدها على إحداث التوازن مع إسرائيل في مجال التقدّم العلمي والتكنولوجيا والاستغلال الأمثل للمعرفة. يقول شمعون بيريس: «سيكون موقع الصدارة، بل والهيمنة، للمبادئ القائمة على العلوم والمعرفة التي يتمّ إحرازها في الجامعات ومعاهد البحوث»^(٢٥).

د - الحقّ والقانون

– العجز العربي العام عن بناء دولة الحقّ وإقامة حكم القانون، رسّخ دولة الحاكم الفرد وحكم قانونه.

– «ديمقراطية» المجتمع الصهيوني لا تواجه بـ «دكتاتورية الحاكم العربي».

– الحقّ في المشاركة السياسية، وفي التنمية والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وفي تحديد الخيارات الوطنية والقومية، تكفله دولة الحقّ.

– المواجهات التاريخية بين الشعوب تحسمها أهليّة المواطن/الفرد وكفاءته في ممارسة حقوق المواطنة كاملة بحماية دولة الحقّ وحكم القانون.

– فاعلية الشعوب تقاس في الصراعات الوجودية المديدة في الزمن بتمكين المواطن من المشاركة في خوض الصراع.

– المشروع الصهيوني في التفوق لبسط الهيمنة لا يواجه بفرد عربي كسيح البنية الفكرية والحقوقية، ومتخلف اجتماعياً، ومدجّن سياسياً، ومحبط نفسياً، ومحرّوم من أبسط مقوّمات العيش الكريم.

– تمكين المواطن هدف تعمل له الدولة الحديثة، وهو ما ينبغي أن يكون هدف الدولة في الوطن العربي، سواء كانت قطرية قائمة أو قومية منشودة. فالمواطن الممكن الراسخ باعتزاز وكرامة في هويته وأرضه هو الثابت الوحيد في الصراع العربي – الصهيوني، لا بل هو الضامن الأوحد لحسم هذا الصراع لمصلحته وإسقاط مشروع إسرائيل في التفوق والهيمنة.

– دولة الحقّ والقانون تتّسع لجميع مواطنيها دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الاجتماعي. والجميع فيها متساوون في الحقوق وفي الواجبات. وعليه، إنّ المشروع الصهيوني لا يواجه بدولة قائمة على التمييز بين مواطنيها ومكوّنات مجتمعتها. فالتمييز، خصوصاً متى كان بين المكوّنات، يسمح للمشروع الصهيوني بأن يعبر إلى المكوّن المهمّش، ويقدمّ إليه نفسه كمشروع تعامل وإنقاذ.

– سيادة القانون هي سيادة الإرادة العامة التي تستند إليها الدولة الديمقراطية، وهي تعني أنّ جميع المواطنين، بمن فيهم الحكّام، يخضعون لهذه السيادة التي يطبّقها ويحميها قضاء كفوء، عادل ونزيه، فعّال ومستقل. فسيادة القانون التي يخضع لها رئيس حكومة الكيان السابق أولمرت لا تواجه بقوانين لا سيادة لها على الحاكم العربي، فتجعله فوق المحاسبة والمساءلة.

– دولة الحقّ وحكم القانون مصطلحان حديثا النشأة في الفكر السياسي العربي، وهما في طور التكوين والبلورة. كلّ كلام وحدوي يتوخّى بناء الدولة، سواء كانت قطرية أو قومية، يبقى خارج الفقه الدستوري الحديث، وخارج الفاعلية التاريخية لمواجهة المشروع الصهيوني، ما لم تشكل دولة الحقّ «كلامه الجوهري».

٣ – الوحدة العربية: ظروف مُكَنَّتْها

إن إنجاز مشروع الوحدة العربية المواجه للمشروع الصهيوني بعناصره التكوينية: الأمن والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والحق والقانون، يستلزم حلاً لإشكاليات عدّة، منها ما يندرج في الظروف الذاتية، وأخرى موضوعية، منها ما هو متعلّق بالواقع العربي، ومنها ما هو متعلّق بالواقع الإقليمي – الدولي.

أ – ما هو ذاتي، يمكن اختصاره في ثلاثة عناوين غير مؤاتية:

(١) الصراع بين القومي والقطري

تقاوم الكيانات القطرية الوحدة، وتتحرّك بها مصالح الفئات الحاكمة، وأيديولوجيات ضيقة وانعزالية، ومفاهيم ما قبل القومية، ونزعات المحافظة على الخصوصيات المحلية، فضلاً على العصبية العرقية والطائفية، واشتداد عصب الحركات المطالبة بالحكم الذاتي في الحد الأدنى، وبالاتصال في الحد الأقصى (السودان، اليمن، العراق، الصومال)، ما يهدد مصير

الدولة القطرية بانهايار السلطات المركزية وتفكّكها. هنا ديناميكية الوقائع تتغلّب على ديناميكية الإيرادات في الصراع بين القومي والقطري. على أيّة حال، لم تتمكّن الدول القطرية، منفردة ومجمّعة، من مواجهة المشروع الصهيوني.

(٢) تنامي الإسلام السياسي

بات للأصولية الدينية منذ سبعينيات القرن الماضي تأثير مهم في توجيه الإرادة العامة في معظم الدول القطرية، ما أثار إشكالية العلاقة بين الفكر الديني والفكر السياسي، وبين الإسلام والعروبة. وهذا ما أعطى للسؤال الآتي مشروعياته الأكاديمية: ما مدى تأثير حركات الإسلام السياسي في الاتجاه القومي الوحدوي، وما حجم هذا التأثير؟ أهو سلبي أم إيجابي؟ هل هو البديل من الحركة القومية أو هو رافدها بحيوية مضافة؟ هل دولة دينية ما، هي ممكنة التحقّق في الوطن العربي أكثر ممّا كان ليكون ممكناً تحقّق دولة قومية؟ في أيّة حال، ليس من صالح العرب، لاعتبارات موضوعية، الدخول في مواجهة دينية مع الكيان الصهيوني.

(٣) تعثّر الحركة القومية^(٢٦)

من أسباب هذا التعثّر: عدم إنضاج فعلي لشروط تحقّق الوحدة، القول بالقومية وعدم ممارسة الفعل القومي، خلافات داخل صفوف الحركة وتضارب المصالح وتشعّب الارتباطات، قيادات وأحزاب قومية لم تجدّد نفسها، الفشل في إقامة دولة الوحدة، عدم التمكن من تقديم نظرية واضحة في القومية العربية، انتكاسة الانفصال بين سورية ومصر، فشل صيغة الوحدة التكاملية التي أعلنها ميثاق ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ بين مصر وسورية والعراق، فشل صيغة اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسورية وليبيا، عدم التمكن من وضع استراتيجية موحّدة لمواجهة المشروع الصهيوني، نكسة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، الهزيمة السياسية بعد انتصار تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ التي تجسّدت لاحقاً باتفاقات كامب ديفيد التي تعدّ أهمّ انتصار للمشروع الصهيوني (إخراج مصر من جبهة المواجهة العسكرية، وتكريس مسار التسويات المنفردة)، الدخول في «عصر التسوية» من بوابة مدريد، اجتياح الكويت بأوامر قيادة كانت طرفاً أساسياً في الحركة القومية، عدم إنجاز إصلاحات سياسية ديمقراطية داخل بعض الأنظمة التي قامت بفضل مناضلي الحركة القومية... إلخ.

على أيّة حال، وبالرغم من إمكان مدّها بالحيوية اللازمة لتعزيز دورها في مواجهة

(٢٦) ساسين عساف، «الحركة القومية العربية: أسباب التعثّر وسبل النهوض»، الفكر العربي،

السنة ١٨، العدد ٩٠ (خريف ١٩٩٧)، ص ٥ - ٢١.

المشروع الصهيوني، فالقومية العربية، كفكرة وانتماء وهوية، هي حقيقة تاريخية ثابتة، قد تضعفها الأفكار والحركات المافوق قومية أو المادون قومية، ولكنّها لا تستطيع أن تلغيها. أمّا كحركة سياسية، فأمّامها الكثير من التحديات، أولّها وأهمّها إعادة التكوين الذاتي.

ب - ما هو موضوعي يمكن اختصاره بالعناوين الآتية، وهي بدورها غير مساعدة لإنجاز مشروع الوحدة العربية المواجه للمشروع الصهيوني:

(١) الدعم الدولي لدولة الكيان

أظهرت الوقائع أن دولة الكيان تلقى دعماً «دولياً» غير محدود. الشرق - أوسطية، الشرق الأوسط الجديد، الشرق الأوسط الكبير، المتوسطية، الاتحاد من أجل المتوسط، الشراكة الأوروبية-متوسطية، محور الاعتدال العربي؛ كلّها مشاريع لدعم الكيان الصهيوني، وتفكيك كلّ ما هو عربي وحدوي أو قومي، والحوّل دون تحقيق وحدة الموقف العربي بحدوده الدنيا، فكيف بالوحدة القومية الشاملة المعبر عنها بدولة الوحدة أو بدولة عربية اتحادية؟! لقد تعثرت هذه المشاريع. هذا صحيح. والصحيح كذلك أنّ مشروع النهوض القومي العربي لم يتقدّم.

(٢) بقاء الوطن العربي في دائرة الاستهداف الأمريكي - الصهيوني

الاحتلال العسكري المباشر، احتلال الأنظمة والحكومات المنخرطة في السلم الإسرائيلي سياسياً، وثقافياً، وأمنياً، واقتصادياً، توظيف مسألة الأقليات، وإثارة النزاعات الأهلية، المتاجرة بالديمقراطيات والحريات وحقوق الإنسان؛ كلّها وقائع وعناوين تضرب في أساسيات المشروع الوحدوي القومي العربي.

(٣) بروز إيران قوّة إقليمية ساعية إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، وتوجّه تركي إلى استعادة دور مفقود فيها

يقابل ذلك تخيّل عربي وارتيك ملحوظ، لا بل خلاف واضح بين الأقطار العربية حول كيفية التعامل مع دولتين جارتين تجمعها بهما دائرة حضارية واحدة، ومصالح حيوية مشتركة، وتتقاسم معهما تاريخاً «طويلاً» من التفاعل الإيجابي في فترات، والتفاعل السلبي في فترات أخرى.

(٤) افتقار العالم إلى ميزان قوى جديد

يحدّ ميزان القوى الجديد من النزعة الإمبراطورية للولايات المتحدة الأمريكية، ويمنع تمدّدّها احتلالاً لمزيد من المناطق، خصوصاً في الوطن العربي.

إن إمكان انتصار العروبة على الصهيونية ليس وهماً أو مكابرة من دون إسناد. المقاومة في فلسطين، المقاومة في لبنان، المقاومة في العراق؛ هذه المقاومات، التي قال الرئيس بشار الأسد إنّ دعمها هو وسام على صدر سورية، لأنها علامات الضوء في مسيرة النضال العربي في اتجاه التحرير والوحدة والثبات في الهوية القومية، هي من حقائق التاريخ والمرحلة، وهي التي تعيد العرب إلى التاريخ بعد أن اعتقد أعداؤهم أنّهم أصبحوا خارجه □